

الباب التاسع

في ختان المولود وأحكامه (وفيه أربعة عشر فصلا)

- ١ - الفصل الأول: في معنى الختان واشتقاقه ومسماه .
- ٢ - الفصل الثاني: في ختان إبراهيم الخليل والأنبياء من بعده .
- ٣ - الفصل الثالث: في مشروعيته ، وأنه من أصل الفطرة .
- ٤ - الفصل الرابع: في اختلاف أهل العلم في وجوبه .
- ٥ - الفصل الخامس: في وقت الوجوب .
- ٦ - الفصل السادس: في اختلافهم في الختان في السابع من الولادة ، هل هو مكروه أم لا ، وحجة الفريقين .
- ٧ - الفصل السابع: في بيان أحكام الختان وفوائده .
- ٨ - الفصل الثامن: في بيان القدر الذي يؤخذ في الختان .
- ٩ - الفصل التاسع: في أن حكمه يعم الذكر والأنثى .
- ١٠ - الفصل العاشر: في حكم جناية الخاتن وسراية الختان .
- ١١ - الفصل الحادى عشر: في الأقلف في طهارته وصلاته وإمامته وذبيحته وشهادته .
- ١٢ - الفصل الثانى عشر: المسقطات لوجوبه .
- ١٣ - الفصل الثالث عشر: في ختان نبيينا عليه الصلاة والسلام والاختلاف فيه : هل ولد مختوناً أو ختن بعد الولادة - ومتى ختن .
- ١٤ - الفصل الرابع عشر: في الحكمة التى لأجلها يبعث الناس يوم القيامة غرلا غير مختونين .

الفصل الأول في بيان معناه واشتقاقه

الختان اسم لفعل الختان وهو مصدر كالنزول والقتال ، ويسمى به موضع الختن أيضا .

[١٨٧] ومنه الحديث : « إذا التقى الختانان وجب الفسل »^(١) ويسمى في حق الأنثى خفضاً ، يقال : ختنن الغلام ختنناً وخفضت الجارية خفضاً ، ويسمى في الذكر إعذاراً أيضاً ، وغير المعنور : أعلف وأقلف ، وقد يقال : الإعذار لهما أيضاً .

قال في الصحاح : قال أبو عبيدة : عذرت الجارية والغلام أعذرهما أعزراً ختنتهما ، وكذلك أعذرتهما ، قال : والأكثر خفضت الجارية ، والقلفة والغرلة : هي الجلدة التي تقطع ، قال : وتزعم العرب أن الغلام إذا ولد في القمر ، فمسخت قلفته ، فصار كالختنون ، فختان الرجل : هو الحرف المستدير على أسفل الحشفة ، وهو الذي ترتب الأحكام على تغييبه في الفرج ، فيترتب عليه أكثر من ثلاثمائة حكم ، وقد جمعها بعضهم فبلغت أربعمائة إلا ثمانية أحكام .

وأما ختان المرأة فهي جلدة كعرف الديك فوق الفرج ، فإذا غابت الحشفة في الفرج حاذى ختانه ختانها ، فإذا تحاذيا فقد التقيا كما يقال التقى الفارسان إذا تحاذيا ، وإن لم يتضاما .

والمقصود أن الختان اسم للمحل ، وهي الجلدة التي تبقى بعد القطع ، واسم

(١) البخارى في الفسل . باب : إذا التقى الختانان بلفظ : « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الفسل » ، ٦٢/١ . ومسلم في الحيض . باب : نسخ الماء من الماء ، وجوب الفسل بالقاء الختانين (٨٧ ، ٨٨) وأبو داود في الطهارة . باب : في الإكسال (٢١٦) . والترمذى ، في الطهارة . باب : ما جاء إذا التقى الختانان وجب الفسل وقال : حسن صحيح ١٦٤/١ ، ١٦٥ . والنسائي في الفسل . باب : وجوب الفسل إذا التقى الختانان ١١٠/١ ، ١١١ . وابن ماجه في الطهارة . باب : ما جاء في وجوب الفسل إذا التقى الختانان (٦٠٨) .

للفعل وهو فعل الخاتن ، ونظير هذا السواك : فإنه اسم للآلة التي يستاك بها ، واسم للتسوك بها ، وقد يطلق الختان على الدعوة إلى وليته ، كما تطلق العقيقة على ذلك أيضاً .

الفصل الثانى

فى ذكر ختان الخليل إبراهيم والأنبياء بعده صلوات الله عليهم أجمعين

[١٨٨] فى الصحيحين من حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : « اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقدم » (٢) . قال البخارى القلوم : مخففة وهو اسم موضع .

وقال المروزى : سئل أبو عبد الله : هل ختن إبراهيم نفسه بقدم ؟ قال : بطرف القدم ، وقال أبو داود وعبد الله بن أحمد وحرث : إنهم سألوا أحمد عن قوله : اختتن بالقدم فقال : هو موضع ، وقال غيره : هو اسم للآلة واحتج بقول الشاعر :

فقلت أعيرونى القدم لعلى أخط به قبراً لأبيض ماجد

وقالت طائفة : من رواه مخففاً ، فهو اسم الموضع ، ومن رواه مثقلاً فهو اسم الآلة ، وقد رويت قصة ختان الخليل بألفاظ يوهم بعضها التعارض ولا تعارض فيها بحمد الله ونحن نذكرها .

[١٨٩] فى صحيح البخارى من حديث أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى عليه السلام : « اختتن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدم » وفى لفظ : « اختتن إبراهيم بعد ثمانين سنة بالقدم » مخففة .

وفى حديث يحيى بن سعيد عن ابن عجلان عن أبيه عن أبى هريرة مثله ، قال يحيى : والقدم : الفأس .

(٢) البخارى فى الأنبياء . باب : قول الله تعالى : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ... ﴾ . ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ . وفى الاستعانة . باب : الختان بعد الكبر وتنف الإبط ٩٧/٤ . ومسلم فى الفضائل . باب : من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام (١٥١) . وأحمد فى المسند ٣٢٢/٢ ، ٤١٨ ، ٤٣٥ .

وقال النضر بن شميل^(٣) : قطعه بالقدم ، فقبل له : يقولون قدام : قرية بالشام ، فلم يعرفه ، وثبت على قوله ، قال الجوهري : القدم الذي ينحت به مخفف ، قاله ابن السكيت : ولا تقل : قدم بالتشديد ، يقال : والقدم أيضاً اسم موضع - مخفف . والصحيح أن القدم في الحديث : الآلة لما رواه البيهقي .

[١٩٠] أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمر وقالوا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب : ثنا محمد بن عبد الله ، ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ ، ثنا موسى بن علي قال : سمعت أبي يقول : إن إبراهيم خليل الرحمن أمر أن يختن وهو ابن ثمانين سنة ، فعجل فاختن بقدم ، فاشتد عليه الوجع ، فدعا ربه فأوحى الله إليه إنك عجلت قبل أن نأمرك بالآلة ، قال : يارب كرهت أن أؤخر أمرك ، قال : وختن لإسماعيل وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، وختن إسحاق وهو ابن سبعة أيام .

[١٩١] وقال حنبل : ثنا عاصم ، ثنا أبو أويس ، قال : ثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « إبراهيم أول من اختن وهو ابن مائة وعشرين سنة - اختن بالقدم ، ثم عاش بعده ثمانين سنة » ، ولكن هذا حديث معلول ، رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قوله ، ومع هذا فهو من رواية أبي أويس عبد الله بن عبد الله المدني ، وقد روى له مسلم في صحيحه محتجاً به ، وروى له أهل السنن الأربعة . وقال أبو داود : وهو صالح ، واختلفت الرواية فيه عن ابن معن ، فروى عنه الدورى في حديث ضعيف ، وروى عنه توثيقه ، ولكن المغيرة بن عبد الرحمن وشعيب بن أبي حمزة وغيرهما رواوا عن أبي الزناد خلاف ما رواه أبو أويس ، وهو ما رواه أصحاب الصحيح أنه اختن وهو ابن ثمانين سنة ، وهذا أولى بالصواب ، وهو يدل على ضعف المرفوع والموقوف .

وقد أجاب بعضهم بأن قال : الروايتان صحيحتان ووجه الجمع بين الحديثين يعرف من مدة حياة الخليل ، فإنه عاش مائتي سنة منها ثمانون غير مختون ، ومنها مائة وعشرون سنة مختونا ، فقله : اختن لثمانين سنة مضت من عمره ، والحديث الثاني : اختن لمائة وعشرين سنة بقيت من عمره ، في هذا الجمع نظر لا يخفى ، فإنه قال : أول من اختن إبراهيم وهو ابن مائة وعشرين سنة ، ولم يقل اختن لمائة وعشرين سنة .

(٣) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي ولد سنة ١٣٢ هـ ببلاد خراسان وتوفي سنة

[١٩٢] وقد ذكرنا رواية يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة تخالف هذا على أن الوليد بن مسلم قد قال : أخبرني الأوزاعي عن يحيى
ابن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يرفعه ، قال : اختن إبراهيم وهو
ابن عشرون ومائة سنة ، ثم عاش بعد ذلك ثمانين سنة . وهذا حديث معلول ، فقد
رواه جعفر بن عون وعكرمة بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن أبي هريرة قوله .
والمرفوع الصحيح أولى منه ، والوليد بن مسلم معروف بالتدليس .

قال القاسم بن خازجة : قلت للوليد بن مسلم : قد أفسدت حديث
الأوزاعي . قال : كيف ؟ قلت : تروى عن الأوزاعي عن نافع ، وعن الأوزاعي
عن الزهري ، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين
نافع - عبد الله بن عامر الأسلمي ، وبينه - وبين الزهري وإبراهيم بن ميثرة وقرّة
وغيرهما ، فما يملكك على هذا ؟ قال ابنك الأوزاعي أن يروى عن مثل هؤلاء ؟
قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء ضعاف ، أصحاب أحاديث مناكير ،
فأسقطتهم أنت ، وحديثهما من رواية الأوزاعي عن الثقات ضعفت الأوزاعي ، فلم
يلتفت إلى قولي .

وقال أبو مسهر : كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعي عن
الكذابين ثم يدلّسها عنهم .

وقال الدارقطني : الوليد بن مسلم يروى عن الأوزاعي أحاديث - هي عند
الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء ، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل : نافع ، وعطاء
والزهري ، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن عطاء .

وقال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله : كان الوليد رفعا ، وفي رواية
المروزي هو كثير الخطأ ،

[١٩٣] وقد روى هذا الحديث عن غير هذا الطريق من نسخة نبيط
ابن شريط عن النبي ﷺ : « أول من أضاف الضيف إبراهيم ، وأول من لبس
السرّاويل ، وأول من اختن : إبراهيم بالقدوم ، وهو ابن عشرين ومائة سنة » ،
وهذه النسخة ضعفها أئمة الأحاديث .

وبالجملة فهذا الحديث ، ضعيف معلول لا يعارض ما ثبت في الصحيح .
ولا يصح تأويله بما ذكره هذا القائل لوجهه :

أحدها: أن لفظه لا يصلح له ، فإنه قال : اختن وهو ابن عشرين ومائة سنة .

الثاني: أنه قال : ثم عاش بعد ذلك ثمانين سنة .

الثالث: أن الذى يحتمله على تعسر واستكراه قوله : اختن لمائة وعشرين سنة ، ويكون المراد بقيت من عمره لا مضت .

والمعروف فى مثل هذا الاستعمال إنما هو إذا كان الباقي أقل من الماضى ، فإن المشهور من استعمال العرب فى خلت وبقيت ، أنه من أول الشهر إلى نصفه ، يقال خلت وخلون ، ومن نصفه إلى آخره: بقيت وبقيين ، فقوله لمائة وعشرين : بقيت من عمره ، مثل أن يقال :لاثنين وعشرين ليلة بقيت من الشهر ، وهذا لا يسوغ ، وبالله التوفيق .

والختان كان من الخصال التى ابتلى الله سبحانه بها إبراهيم خليله ، فأتهمن وأكملهن ، فجعله إماماً للناس ، وقد روى أنه أول من اختن كما تقدم ، والذى فى الصحيح اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة . واستمر الختان بعده فى الرسل وأتباعهم حتى فى المسيح فإنه اختن ، والنصارى تقر بذلك ولا تجحده ، كما تقر بأنه حرم لحم الخنزير ، وحرم كسب السبت ، وصلى إلى الصخرة ، ولم يصم خمسين يوماً ، وهو الصيام الذى يسمونه : الصوم الكبير .

[١٩٤] وفى جامع الترمذى ومسند الإمام أحمد من حديث أبى أيوب قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : « أربع من سنن المرسلين : ١ - الحياء ، ٢ - التطهر ، ٣ - السواك ، ٤ - والنكاح »^(٤) ، وقال الزهرى : هذا حديث حسن غريب ، واختلف فى ضبطه ، فقال بعضهم : الحياء بالياء والمد ، وقال بعضهم : الحناء بالنون .

وسمعت شيخنا أبا الحجاج الحافظ المزى يقول : وكلاهما غلط ، وإنما هو الختان ، فوقعت النون فى الهامش ، فذهبت ، فاختلف فى اللفظة قال وكذلك رواه الحاملى عن الشيخ الذى روى عنه الترمذى بعينه ، فقال : الختان ، قال وهذا أولى

(٤) الترمذى فى النكاح . باب : ما جاء فى فضل التزويج والحث عليه ٢٩٨/٤ ، ٢٩٩ . وأحمد فى المسند ٤٢١/٥ . وانظر : ضعيف الجامع حث ضعفه الألبانى (٨٦٠) .

من الحياء والحناء ، فإن الحياء خلق ، والحناء ليست من السنن ولا ذكره النبي عليه الصلاة والسلام في خصال الفطرة ، ولا ندب إليه بخلاف الختان .

فصل - في ختان الرجل نفسه بيده ، قال المروزي : سئل أبو عبد الله عن الرجل يختن نفسه ؟ فقال : إن قوى ، وقال الخلال : أخبرني عبد الكريم بن الهيثم قال : سمعت أبا عبد الله وسئل عن الرجل يختن نفسه ؟ قال : إن قوى على ذلك ، قال : وأخبرني محمد بن هارون أن إسحاق حدثهم أن أبا عبد الله سئل عن المرأة يدخل عليها زوجها لم تختن يجب عليها الختان ؟ فقال : الختان سنة حسنة ، وذكر نحو مسألة المروزي في ختان نفسها ، قيل له : فإن قويت على ذلك ؟ قال : ما أحسنه ، وسئل عن الرجل يختن نفسه ؟ قال : إذا قوى عليه ، فهو حسن وهي سنة حسنة .

الفصل الثالث

في مشروعيته وأنه من خصال الفطرة

[١٩٥] وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : « الفطرة خمس : الختان ، والاستحذاء ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط »^(٥) ، فجعل الختان رأس خصال الفطرة ، وإنما كانت هذه الخصال من الفطرة ، لأن الفطرة : هي الحنيفة ملة إبراهيم - وهذه الخصال أمر بها إبراهيم ، وهي من الكلمات التي ابتلاه ربه بهن ، كما ذكر عبد الرزاق عن معمر عن طاوس عن أبيه عن ابن عباس في هذه الآية ، قال : « ابتلاه بالطهارة ، خمس في الرأس ، وخمس في الجسد ، التي في الرأس : قص الشارب ، والمضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وفرق الرأس . وفي الجسد : تقليم الأظفار ، وحلق العانة ، والختان ، ونتف الإبط ، وغسل أثر الغائط والبول بالماء .

والفطرة^(٦) فطرتان : فطرة تتعلق بالقلب ، وهي معرفة الله ومحبته وإيثاره على ما سواه ، وفطرة عملية ، وهي هذه الخصال : فالأولى : تزكى الروح وتظهر

(٥) البخارى في اللباس . باب : قص الشارب وباب : تقليم الأظفار ٣٨/٤ ، ٣٩ . ومسلم في الطهارة . باب : خصال الفطرة (٤٩ ، ٥٠) . وأبو داود في الترجل . باب : في أخذ الشارب (٤١٩٨) . والترمذى في الأدب . باب : ما جاء في تقليم الأظفار ٢١٥/١٠ . كما رواه النسائي وابن ماجه وأحمد بن حنبل ومالك في الموطأ .

(٦) الفطرة: الحال التي يكون عليها الإنسان نظيفا .

القلب ، والثانية : تطهر البدن ، وكل منهما تمد الأخرى وتقويها ، وكان رأس فطرة البدن : الختان ، لما سذكروه في الفصل السابع إن شاء الله .

[١٩٦] وفي مسند الإمام أحمد من حديث عمار بن ياسر قال : قال رسول الله ﷺ : « من الفطرة أو الفطرة : المضمضة ، والاستنشاق ، وقص الشارب ، والسواك ، وتقليم الأظفار ، وغسل البراجم ، ونتف الإبط ، والاستحدااد^(٧) ، والاختنان ، والانتضاح^(٨) » وقد اشتركت خصال الفطرة في الطهارة والنظافة وأخذ الفضلات المستقررة التي يألفها الشيطان ويجاورها من بنى آدم ، وله بالغرلة اتصال واختصاص ستقف عليه في الفصل السابع إن شاء الله .

وقال غير واحد من السلف : من صلى وحج واختن فهو حنيف ، فالحج والختان : شعار الحنيفية ، وهي ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾^(٩) قال الراعى يخاطب أبا بكر رضى الله عنه :

أخليفة الرحمن إنا معشر حنفاء نسجد بكرة وأصيلا
عرب نرى لله في أموالنا حق الزكاة منزلا تنزيلا

الفصل الرابع

في الاختلاف في وجوبه واستحبابه

اختلف الفقهاء في ذلك ، فقال الشعبي وربيعة والأوزاعي ويحيى بن سعد الأنصارى ومالك والشافعى وأحمد : هو واجب ، وشدد فيه مالك ، حتى قال : من لم يختن لم تجز إمامته ولم تقبل شهادته ، ونقل كثير من الفقهاء عن مالك أنه سنة ، حتى قال القاضى عياض : الاختنان عند مالك وعامة العلماء سنة : ولكن السنة عندهم يأثم بتركها ، فهم يطلقونها على مرتبة بين الفرض وبين الندب ، وإلا فقد صرح مالك بأنه لا تقبل شهادة الأقف ، ولا تجوز إمامته ؛ وقال الحسن البصرى وأبو حنيفة : لا يجب بل هو سنة ، وكذلك قال ابن أبى موسى من أصحاب أحمد : هو سنة مؤكدة .

(٧) الاستحدااد حلق العانة . البراجم : مفاصل الاصابع تظهر عند قبض الكف .

(٨) ابن ماجه في الطهارة . باب : الفطرة (٢٩٤) . وأخذ في المسند ٢٦٤/٤ . والانتضاح : هو رش الماء

على موضع النجاسة .

(٩) الروم : آية (٣٠) .

ونص أحمد في رواية أنه لا يجب على النساء واحتج المجبون له بوجوه :
أحدها : قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ ^(١٠) والختان
من ملته لما تقدم . الوجه الثاني :

[١٩٧] ما رواه الإمام أحمد : حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال :
أخبرني عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء إلى النبي عليه الصلاة والسلام
فقال : « قد أسلمت ، قال : ألقى عنك شعر الكفر » ، يقول : احلق ، وأخبرني
آخر معه أن النبي ﷺ قال لآخر : « ألقى عنك شعر الكفر واختن » ^(١١) رواه
أبو داود عن محمد بن مخلد عن عبد الرزاق ، وحمله على الندب في إلقاء الشعر ،
لا يلزم منه حمله عليه في الآخر .

الوجه الثالث :

[١٩٨] قال حرب في مسائله عن الزهري قال ، قال رسول الله عليه
الصلاة والسلام : « من أسلم فليختن وإن كان كبيراً » وهذا وإن كان مرسلًا فهو
يصلح للاعتضاد ، الوجه الرابع :

[١٩٩] ما رواه البيهقي عن موسى بن إسماعيل بن جعفر بن محمد بن علي
ابن حصين بن علي عن آبائه واحداً بعد واحد عن علي رضي الله عنه قال : وجدنا في
قائم سيف رسول الله عليه الصلاة والسلام في الصحيفة : أن الأقف لا يترك في
الإسلام حتى يختن ، ولو بلغ ثمانين سنة ، قال البيهقي : هذا حديث ينفرد به أهل
البيت بهذا الإسناد .

الوجه الخامس :

[٢٠٠] ما رواه ابن المنذر من حديث أبي برزة عن النبي ﷺ في
الأقف : « لا يحج بيت الله حتى يختن » ، وفي لفظ : سألنا رسول الله عليه الصلاة
والسلام عن رجل أقلف ، يحج بيت الله ؟ قال : « لا ، حتى يختن » ، ثم قال :
لا يثبت ، لأن إسناده مجهول الوجه . السادس : ما رواه وكيع عن سالم أبي العلاء

(١٠) النحل : آية (١٢٣) .

(١١) أبو داود في الطهارة . باب : في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل (٣٥٦) . وأحمد في المسند ٤١٥/٣ .

وانظر : صحيح الجامع حيث حسنه الألباني (١٢٦٢) .

المرادى عن عمرو بن هرم عن جابر عن يزيد عن ابن عباس قال : الأكلف لا تقبل له صلاة ولا تؤكل ذبيحته .

وقال الإمام أحمد : حدثنا محمد بن عبيد عن سالم المرادى عن عمرو بن هرم عن جابر بن يزيد عن ابن عباس : لا تؤكل ذبيحة الأكلف ، وقال حنبل في مسائله : ثنا أبو عمر الحوضى ، ثنا ممام عن قتادة عن عكرمة قال : لا تؤكل ذبيحة الأكلف ، قال : كان الحسن لا يرى ما قاله عكرمة ، قال : وقيل لعكرمة : أله حج ؟ قال : لا ، قال حنبل : قال أبو عبد الله : لا تؤكل ذبيحته ولا صلاة له ولا حج حتى يتطهر - هو من تمام الإسلام ، قال حنبل : وقال أبو عبد الله : الأكلف لا يذبح ولا يؤكل ذبيحته ولا صلاة له ، وقال عبد الله بن أحمد : حدثنى أبى ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : الأكلف لا تحل له صلاة ولا تؤكل له ذبيحة ولا يجوز له شهادة ، قال قتادة : وكان الحسن لا يرى ذلك .

الوجه السابع : إن الختان من أظهر الشعائر التى يفرق بها بين المسلم والنصراني^(١٢) ، فوجوبه من وجوب الوتر وزكاة الخيل ، ووجوب الوضوء على من قهقهه فى صلاته ، ووجوب الوضوء على من احتجم أو تقيأ أو رعف ، ووجوب التيمم إلى المرفقين ووجوب الضريبتين على الأرض وغير ذلك ، ووجوب الختان أظهر من وجوبه وأقوى ، حتى إن المسلمين لا يكادون يعدون الأكلف منهم ، ولهذا ذهب طائفة من الفقهاء إلى أن الكبير يجب عليه أن يختن ، ولو أدى إلى تلفه ، كما سنذكره فى الفصل الثانى عشر إن شاء الله تعالى .

الوجه الثامن : إنه قطع شرع الله ، لا تؤمن سرايته ، فكان واجبا كقطع يد السارق . الوجه التاسع : أن يجوز كشف العورة له لغیر ضرورة ولا مداواة ، فلو لم يجب لما جاز . لأن الحرام لا يلتزم للمحافظة على المستون ، الوجه العاشر : إنه لا يستغنى فيه عن ترك واجبين وارتكاب محظورين ، أحدهما : كشف العورة فى جانب المختون ، والنظر إلى عورة الأجنبى فى جانب الختان ، فلو لم يكن واجبا لما كان قد ترك له واجبان وارتكب محظوران .

(١٢) النصارى تحولوا للختان حيث أثبت العلم أن عدمه يسبب نشوء سرطان جلدی فى هذه المنطقة .

الوجه الحادى عشر : ما احتج به الخطائى قال : أما الختان فإنه وإن كان مذكوراً فى جملة السنن ، فإنه عند كثير من العلماء على الوجوب ، وذلك إنه شعار الدين ، وبه يعرف المسلم من الكافر ، وإذا وجد المختون بين جماعة قتلى غير مختونين صلى عليه ودفن فى مقابر المسلمين . الوجه الثانى عشر : أن الولى يؤلم فيه الصبى ويعرضه للتلف بالسراية ، ويخرج من ماله أجرة الختان وثمان الدواء ، ولا يضمن سرايته بالتلف ، ولو لم يكن واجباً لما جاز ذلك ، فإنه لا يجوز له إضاعة ماله وإيلامه الألم البالغ وتعرضه للتلف بفعل ما لا يجب فعله ، بل غايته أن يكون مستحباً ، وهذا ظاهر بحمد الله .

الوجه الثالث عشر : إنه لو لم يكن واجباً لما جاز للختان الإقدام عليه ، وإن أذن فيه المختون أو وليه ، فإنه لا يجوز له الإقدام على قطع عضو لم يأمر الله ورسوله بقطعه ، ولا أوجب قطعه كما لو أذن له فى قطع أذنه أو إصابه ، فإنه لا يجوز له ذلك . ولا يسقط الإثم عنه بالإذن ، وفى سقوط الضمان عنه نزاع .

الوجه الرابع عشر : أن الأكلف معرض لفساد طهارته وصلاته ، فإن القلفة تستر الذكر كله ، فيصيبها البول ، ولا يمكن الاستجمار لها ، فصحة الطهارة والصلاة موقوفة على الختان . ولهذا منع كثير من السلف والخلف إمامته ، وإن كان معذوراً فى نفسه ، فإنه بمنزلة من به سلس البول ونحوه .

فالمقصود بالختان : التحرز من احتباس البول فى القلفة فتفسد الطهارة والصلاة ، ولهذا قال ابن عباس فيما رواه الإمام أحمد وغيره : لا تقبل له صلاة ولهذا يسقط بالموت لزوال التكليف بالطهارة والصلاة .

الوجه الخامس عشر : إنه شعار عباد الصليب وعباد النار الذين تميزوا به عن الحنفاء ، والختان شعار الحنفاء فى الأصل ، ولهذا أول من اختتن إمام الحنفاء وصار الختان شعار الخيفية ، وهو مما توارثه بنو إسماعيل وبنو إسرائيل عن إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، فلا يجوز موافقة عباد الصليب ، القلف فى شعار كفرهم وتثليثهم .

فصل - قال المسقطون لوجوبه قد صرحت السنة بأنه سنة كما فى حديث شداد بن أوس عن النبي ﷺ أنه قال :

[٢٠١] « الختان سنة للرجال ، مكرمة للنساء » (١٣) (رواه الإمام أحمد) . قالوا : وقد قرنه عليه الصلاة والسلام بالمسنونات دون الواجبات ، وهي الاستحداد ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونف الإبط .

قالوا : وقال الحسن البصري : قد أسلم مع رسول الله ﷺ الناس الأسود والأبيض والرومي والفارسي والحبيشي فما فتش أحداً منهم .

وقال الإمام أحمد : ثنا المعتمر عن سالم بن أبي الدنيا قال : سمعت الحسن يقول : يا عجباً لهذا الرجل ، يعني أمير البصرة لقي أشياخاً من أهل كيكرك ، فقال : ما دينكم ؟ قالوا : مسلمين ، فأمر بهم ففتشوا فوجدوا غير مختونين ، فختنوا في هذا الشتاء ، قد بلغني أن بعضهم مات . وقد أسلم مع النبي ﷺ الرومي والفارسي والحبيشي فما فتش أحداً منهم .

قالوا : وأما استدلالكم بقوله تعالى : ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً ﴾ (١٤) فالملة هي الحنيفية وهي التوحيد ، ولهذا بينها بقوله : ﴿ حنيفاً وما كان من المشركين ﴾ .

وقال يوسف الصديق : ﴿ إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله ، وهم بالآخرة هم كافرون . واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحاق ويعقوب ، ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء ﴾ (١٥) .

وقال تعالى : ﴿ قل صدق الله ، فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين ﴾ (١٦) .

فالملة في هذا كله هي أصول الإيمان من التوحيد والإنابة إلى الله ، وإخلاص الدين له ،

[٢٠٢] وكان رسول الله عليه الصلاة والسلام يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا : « أصبحنا على فطرة الإسلام ، وكلمة الإخلاص ، ودين نبينا محمد

(١٣) أحمد في المسند ٧٥/٥ . وضعيف الجامع حيث ضعفه الألباني (٢٩٣٧) .

(١٤) النحل : آية (١٢٣) .

(١٥) يوسف : آية (٣٨، ٣٧) .

(١٦) آل عمران : آية (٩٥) .

وملة أينما إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين » .

قالوا : ولو دخلت الأفعال في الملة فمتابعته فيها أن تفعل على الوجه الذي فعله ، فإن كان فعلها على سبيل الوجوب ، فاتباعه أن يفعلها كذلك ، وإن كان فعلها على وجه الندب فاتباعه أن يفعلها على وجه الندب ، فليس معكم حينئذ إلا مجرد فعل إبراهيم ، والفعل هل هو على الوجوب أو الندب ، فيه النزاع المعروف ، والأقوى أنه إنما يدل على الندب ، إذا لم يكن بياناً للواجب ، فمتى فعلناه على وجه الندب كنا قد اتبعناه ،

[٢٠٣] قالوا : وأما حديث عثيم بن كليب عن أبيه عن جده : « ألق عنك شعر الكفر واختن » ، فابن جريج قال فيه : أخبرت عن عثيم بن كليب ، قال أبو أحمد بن عدى : هذا الذى قاله ابن جريج ، في هذا الإسناد أخبرت عن عثيم ابن كليب إنما حدثه إبراهيم بن ألى يحيى ، فكنى عن اسمه وإبراهيم ، هذا متفق على ضعفه بين أهل الحديث ما خلا الشافعى وحده ، قالوا : وأما مرسل الزهرى عن النبى عليه الصلاة والسلام : « من أسلم فليختن وإن كان كبيراً » فمراسيل الزهرى عندهم من أضعف المراسيل ، لا تصح للاحتجاج .

قال ابن أبى حاتم : ثنا أحمد بن سنان قال : كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهرى وقادة شيئاً ، ويقول هو بمنزلة الريج ، وقرىء على عباس الدورى عن يحيى بن معين ، قال : مراسيل الزهرى ليست بشيء . قالوا : وأما حديث موسى بن إسماعيل بن جعفر عن آبائه فحينئذ لا يعرف ، ولم يروه أهل الحديث ، ومخرجه من هذا الوجه وحده ، تفرد به موسى بن إسماعيل عن آبائه بهذا السند ، فهو نظير أمثاله من الأحاديث التى تفرد بها غير الحفاظ المعروفين بحمل الحديث ، قالوا : وأما حديث أبى برزة فقال ابن المنذر : ثنا يحيى بن محمد ، ثنا أحمد ابن يونس ، ثنا أم الأسود عن منية عن جدها أبى برزة فذكره ، قال ابن المنذر : هذا إسناد مجهول لا يثبت ، قالوا : وأما استدلالكم بقول ابن عباس : الأقف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل له صلاة ، فقول صحابى تفرد به .

قال أحمد وكان يشدد فيه وقد خالفه الحسن البصرى وغيره ، قولكم : إنه من الشعائر صحيح ، إذ لا نزاع فيه ، ولكن ليس كل ما كان من الشعائر يكون واجباً ،

فالشعائر منقسمة إلى واجب : كالصلوات الخمس والحج والصيام والوضوء ، وإلى مستحب : كالتلبية وسوق الهدى وتقليده ، وإلى مختلف فيه - كالأذان والعيدين والأضحية والختان . فمن أين لكم أن هذا من قسم الشعائر الواجبة ؟

قولكم : إنه قطع شرع الله لا تؤمن سرايته ، فكان واجباً كقطع يد السارق من أبرد الأقيسة . فأين الختان من قطع يد اللص . فما أبعد ما بينهما ، ولقد أبعد النجعة من قاس أحدهما على الآخر ، فالختان إكرام المختون ، وقطع يد السارق عقوبة له ، وأين باب العقوبات من أبواب الطهارات والتنظيف .

قولكم : يجوز كشف العورة له لغير ضرورة ولا مداراة ، فكان واجباً ، لا يلزم من جواز كشف العورة وجوبه ، فإنه يجوز كشفها لغير الواجب إجماعاً . كما يكشف لنظر الطبيب ومعالجته ، وإن جاز ترك المعالجة ، وأيضاً فوجه المرأة عورة في النظر ، يجوز لها كشفه في المعاملة التي لا تجب وتحمل الشهادة عليها حيث لا تجب ، وأيضاً فإنهم جوزوا لغاسل الميت حلق عانته ، وذلك يستلزم كشف العورة أو لمسها لغير واجب .

قولكم : إن به يعرف المسلم من الكافر ، حتى إذا وجد المختون بين جماعة قتلى غير مختونين صلى عليه دونهم ، ليس كذلك ، فإن بعض الكفار يختنون وهم اليهود ، فالختان لا يميز بين المسلم والكافر ، إلا إذا كان في محل لا يختن فيه إلا المسلمون . وحينئذ فيكون فرقاً بين المسلم والكافر ، ولا يلزم من ذلك وجوبه ، كما لا يلزم وجوب سائر ما يفرق بين المسلم والكافر .

قولكم : إن الولي يؤلم فيه الصبي ويعرضه للتلف بالسراية ، ويخرج من ماله أجره الختان وثمان الدواء ، فهذا لا يدل على وجوبه ، كما يؤلم بضرب التأديب لمصلحته ويخرج من ماله أجره المؤدب والمعلم وكما يضحى عنه .

قال الخلال : باب الأضحية عن اليتيم ، أخبرني حرب بن إسماعيل قال : قلت لأحمد : يضحى عن اليتيم ؟ قال : نعم ، إذا كان له مال وكذلك قال سفيان الثوري ، قال جعفر بن محمد النيسابوري : سمعت أبا عبد الله يسئل عن وصي يتيمة : يشتري لها أضحية ؟ قال : نعم يشتري لها . قوله : لو لم يكن واجباً لما جاز للختان الإقدام عليه إلى آخره ، ينتقض بإقدامه على قطع السلعة وتفتح غدة في الجسد أو خراج في العنق والعضو التالف وقلع السن وقطع العروق وشق الجلد للحجامة

والتشريط ، فيجوز الإقدام على ما يباح للرجل قطعه فضلا عما يستحب له ويسن وفيه مصلحة ظاهرة .

قولكم : إن الأقفل معرض لفساد طهارته وصلاته . فهذا إنما يلام عليه ، إذا كان باختياره ، وما خرج عن اختياره وقدرته ، لم يلم عليه ولم تفسد طهارته كسلسل البول والرعاف وسلس المذى ، فإذا فعل ما يقدر عليه من الاستجمار والاستنجاء لم يؤخذ بما عجز عنه .

قولكم : إنه من شعار عباد الصليان وعباد النيران ، فموافقتهم فيه موافقة في شعائر دينهم ، جوابه أنهم لم يتميزوا عن الخنفاء بمجرد ترك الختان ، وإنما امتازوا بمجموع ما هم عليه من الدين الباطل وموافقة المسلم لهم في ترك الختان لا يستلزم موافقتهم في شعار دينهم الذى امتازوا به عن الخنفاء .

قال الموجبون : الختان علم الخنفية وشعار الإسلام ورأس الفطرة وعنوان الملة .
[٢٠٤] وإذا كان النبی علیه السلام قد قال : « من لم يأخذ شاربہ فليس منا »^(١٨) ،

فكيف منه من عطل الختان ورضى شعار القلف عباد الصليان ، ومن أظهر ما يفرق بين عباد الصليان وعباد الرحمن : الختان ، وعليه استمر عمل الخنفاء من عهد إمامهم إبراهيم إلى عهد خاتم الأنبياء ، فبعث بتكميل الخنفية وتقريرها لا بتحويلها وتغييرها .

ولما أمر الله به خليله وعلم أن أمره المطاع ، ولا يجوز أن يعطل ويضاع ، بادر إلى امتثال ما أمر به الحى القيوم ، وختن نفسه بالقلوم مبادرة إلى الامتثال وطاعة لذى العزة والجلال ، وجعله فطرة باقية في عقبه إلى أن يرث الأرض ومن عليها ، ولذلك دعا جميع الأنبياء من ذريته أممهم إليها حتى عبد الله ورسوله وكلمته ابن العذراء البتول ، فإنه اختن متابعة لإبراهيم الخليل ، والنصارى تقر بذلك ، وتعترف أنه من أحكام الإنجيل ولكن اتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل ، وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل .

(١٨) الترمذی فی الأدب . باب : ما جاء فی قص الشارب وقال : حسن صحيح ٢١٩/١٠ . وأحمد فی المسند ٣٦٦/٤ ، ٣٦٨ . وهما بلفظ : « من لم يأخذ من شاربہ فليس منا » . والنسائي فی الطهارة . باب : قص الشارب ١٥/١ . وفى الزينة . باب : إخفاء الشارب ١٢٩ ، ١٣٠ . وهما بدون لفظ « من » .

حتى لقد أذن عالم أهل بيت رسول الله ﷺ عبد الله بن عباس أذاً سمعه الخاص والعام : أن من لم يختن فلا صلاة له ولا تؤكل ذبيحته ، فأخرجه من جملة أهل الإسلام . ومثل هذا لا يقال لتارك أمر هو بين تركه وفعله بالخيار ، وإنما يقال لما علم وجوبه علماً يقرب من الاضطرار ، ويكفى في وجوبه أنه رأس خصال الحنيفية التي فطر الله عباده عليها ودعت جميع الرسل إليها ، فتاركه خارج عن الفطرة التي بعث الله رسله بتكميلها ، ومن ضيع في تعطيلها مؤخراً لما يستحق التقديم راغب عن ملة أبيه إبراهيم ﴿ ومن يرغب عن ملة إبراهيم ، إلا من سفه نفسه ، ولقد اصطفيناه في الدنيا ، وإنه في الآخرة لمن الصالحين ﴾ . إذ قال له ربه أسلم ، قال أسلمت لرب العالمين ﴿ ^(١٩) فكما أن الإسلام له رأس الملة الحنيفية وقوامها ، فالاستسلام لأمره كإكمالها وتمامها .

[٢٠٥] فصل - وأما قوله في الحديث : « الختان سنة للرجال مكرمة للنساء » . فهذا حديث يروى عن ابن عباس بإسناد ضعيف ، والمحفوظ أنه موقوف عليه ،

[٢٠٦] ويروى أيضاً عن الحجاج بن أرطاة ، وهو ممن لا يحتج به عن أنى المليح بن أسامة عن أبيه عنه وعن مكحول عن أنى أيوب عن النبي عليه الصلاة والسلام فذكره ، ذكر ذلك كله البيهقي ، ثم ساق عن ابن عباس : أنه لا تؤكل ذبيحة الأقف ولا تقبل صلاته ولا تحوز شهادته . ثم قال : وهذا يدل على أنه كان يوجهه ، وأن قوله : الختان سنة أراد به سنة النبي عليه الصلاة والسلام ، وأن رسول الله ﷺ سنه وأمر به فيكون واجباً ، انتهى .

والسنة هي الطريقة يقال : سنتت له كذا : أى شرعت ، فقوله : الختان سنة للرجال : أى مشروع لهم ، لا أنه ندب غير واجب ، فالسنة هي الطريقة المتبعة وجوباً واستحباباً لقوله ﷺ :

[٢٠٧] « من رغب عن سنتي فليس مني » ^(٢٠) .

(١٩) البقرة : آية (١٣٠ ، ١٣١) .

(٢٠) البخارى في النكاح . باب : الترغيب في النكاح ٢٣٧/٣ . ومسلم في النكاح . باب : استحباب النكاح لمن ... (٥) . والنسائي في النكاح . باب : النهى عن التبتل ٦٠/٦ . وأحمد في المسند ٢٤١/٣ ، ٢٥٩ ، ٢٨٥ . وكلهم عن أنس . وأحمد في المسند ١٥٨/٢ عن عبد الله بن عمرو ، ٤٠٩/٥ عن رجل من الأنصار .

[٢٠٨] وقوله : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى »^(٢١) وقال ابن عباس : من خالف السنة - كفر ، وتخصيص السنة بما يجوز تركه اصطلاح حادث ، وإلا فالسنة ما سنه رسول الله ﷺ لأمته من واجب ومستحب ، فالسنة : هى الطريقة وهى الشريعة والمنهاج والسبيل .

وأما قولكم إن رسول الله عليه الصلاة والسلام قرنه بالمسنونات ، فدلالة الاقتران لا يقوى على معارضة أدلة الوجوب ، ثم إن الخصال المذكورة فى الحديث منها ما هو واجب - كالمضمضة والاستنشاق والاستنجاء ، ومنها ما هو مستحب - كالسواك ، وأما تقليم الأظفار فإن الظفر إذا طال جداً بحيث يجتمع تحته الوسخ وجب تقليمه لصحة الطهارة ، وأما قص الشارب - فالدليل يقتضى وجوبه إذا طال ، وهذا الذى يتعين القول به لأمر رسول الله عليه الصلاة والسلام به ،

[٢٠٩] ولقوله : « من لم يأخذ شارب به فليس منا »^(٢٢) .

وأما قول الحسن البصرى : « قد أسلم مع رسول الله ﷺ الناس فما فتش أحداً منهم ، فجوابه أنهم استغنوا عن التفتيش بما كانوا عليه من الختان ، فإن العرب قاطبة كلهم كانوا يختنون واليهود قاطبة تختن ، ولم يبق إلا النصارى ، وهم فرقان : فرقة تختن وفرقة لا تختن ، وقد علم كل من دخل فى الإسلام منهم ومن غيرهم أن شعار الإسلام : الختان ، فكانوا يبادرون إليه بعد الإسلام كما يبادرون إلى الغسل ، ومن كان منهم كبيراً فشق عليه ، ويخاف التلف سقط عنه ، وقد سئل الإمام أحمد عن ذبيحة الأقف ، وذكر له حديث ابن عباس : لا تؤكل ، فقال : ذاك عندي ، إذا ولد بين أبوين مسلمين فكبير ولم يختن ، وأما الكبير إذا أسلم وخاف على نفسه الختان فله عندي رخصة .

وأما قولكم : إن الملة هى التوحيد ، فالملة هى الدين ، وهى مجموع أقوال وأفعال واعتقاد ، ودخول الأعمال فى الملة كدخول الإيمان ، فالملة : هى الفطرة وهى الدين ، ومحال أن يأمر الله سبحانه باتباع إبراهيم فى مجرد الكلمة دون الأعمال

(٢١) أبو داود فى السنة . باب : فى لزوم السنة (٤٦٠٧) والترمذى فى العلم . باب : ما جاء فى الأخذ بالسنة واجتناب البدع وقال : حسن صحيح ١٤٣/١٠ - ١٤٦ . وابن ماجه فى المقدمة . باب : اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (٤٣ ، ٤٢) . وأحمد فى المسند ١٢٦/٤ ، ١٢٧ .
(٢٢) سبق تحريجه .

وخصال الفطرة ، وإنما أمر بمتابعتها في توحيدته وأقواله وأفعاله ، وهو عليه السلام اختن امثالاً لأمر ربه الذي أمره به وابتلاه به ، فوفاه كما أمر ، فإن لم نفعل كما فعل - لم نكون متبعين له .

وأما قد حكم في حديث عثيم بن كليب عن أبيه عن جده بأنه من رواية إبراهيم بن أبي يحيى ، فالشافعي كان حسن الظن به ، وغيره بضعه ، فحديثه يصلح للاعتضاد بحيث يتقوى به ، وإن لم يحتج به بمفرده ، وكذلك الكلام في مرسل الزهري : فإذا لم يحتج به وحده ، فإن هذه المرفوعات والموقوفات والمراسيل يشد بعضها بعضاً ، وكذلك الكلام في حديث موسى بن إسماعيل وشبهه .

وأما قولكم : إن ابن عباس تفرد بقوله في الألف : لا تؤكل ذبيحته ولا صلاة له ، فهذا قول صحابي ، وقد احتج الأئمة الأربعة وغيرهم أقوال الصحابة ، وصرحوا بأنها حجة ، وبالغ الشافعي في ذلك وجعل مخالفتها بدعة ، كيف ولم يحفظ عن صحابي خلاف ابن عباس ، ومثل هذا التشديد والتغليظ لا يقوله عالم مثل ابن عباس في ترك مندوب يخبر الرجل بين فعله وتركه .

وأما قولكم : إن الشعائر تنقسم إلى مستحب وواجب ، فالأمر كذلك ، ولكن مثل هذا شعار العظيم الفارق بين عباد الصليب وعباد الرحمن الذي لا تتم الطهارة إلا به ، وتركه شعار عبّاد الصليب لا يكون إلا من أعظم الواجبات .

وأما قولكم : أين باب العقوبات من باب الختان ، فنحن لم نجعل ذلك أصلاً في وجوب الختان ، بل اعتبرنا وجوب أحدهما بوجوب الآخر ، فإن أعضاء المسلم وظهره ودمه حرام إلا من حد أو جق ، وكلاهما يتعين إقامته ، ولا يجوز تعظيله ، وأما كشف العورة له فلو لم تكن مصلحة أرجح من مفسدة كشفها والنظر إليها ولمسها لم يجز ارتكاب ثلاثة مفسدات عظيمة لأمر مندوب يجوز فعله وتركه ، وأما مداواة فتلك من تمام الحياة وأسبابها التي لا بد للبيئة منها ، فلو كان الختان من باب المنوبات لكان بمنزلة كشفها ، لما لا تدعو الحاجة إليه وهذا لا يجوز .

وأما قولكم : إن الولي يخرج من مال الصبي أجرة المعلم والمؤدب ، فلا ريب أن تعليمه وتأديبه حق واجب على الولي ، فمما أخرج ماله إلا فيما لا بد له من صلاحه في دنياه وآخرته منه ، فلو كان الختان مندوباً محضاً لكان إخراجه بمنزلة الصدقة والتطوع عنده ، وبذله لمن يحج عنه حجة التطوع ونحو ذلك . وأما الأضحية عنه

فهى مختلف فى وجوبها ، فمن أوجبها لم يخرج ماله إلا فى واجب ، ومن رآها سنة قال ما يحصل بها من جبر قلبه والإحسان إليه وتفريجه أعظم من بقاء ثمنها فى ملكه .

الفصل الخامس

فى وقت وجوبه ووقته عند البلوغ

لأنه وجوب العبادات عليه ، ولا تجب قبل ذلك ،

[٢١٠] وفى صحيح البخارى من حديث سعيد بن جبير قال : سئل ابن عباس رضى الله عنهما مثل من أنت حين قبض رسول الله ﷺ قال : أنا يومئذ مختون وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك^(٢٣) . وقد اختلف فى سن ابن عباس عند وفاة النبى عليه الصلاة والسلام ، فقال الزبير والواقدى : ولد فى الشعب قبل خروج بنى هاشم منه قبل الهجرة بثلاث سنين ، وتوفى رسول الله ﷺ وله ثلاث عشرة سنة .

[٢١١] وقال سعيد بن جبير عن ابن عباس : توفى رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين ، وقد قرأت المحكم : يعنى المفصل^(٢٤) ، قال أبو عمر : روينا ذلك عنه من وجوه ، قال : وقد روى عن ابن إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : قبض رسول الله عليه الصلاة والسلام وأنا ختني^(٢٥) أو مختون ، ولا يصح ، قلت : بل هو أصح شيء فى الباب ، وهو الذى رواه البخارى فى صحيحه كما تقدم لفظه .

[٢١٢] وقال عبد الله بن الإمام أحمد : ثنا أنى ، ثنا سليمان بن داود ، ثنا شعبة عن أنى إسحاق قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس قال : توفى رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة ، قال عبد الله قال أنى : وهذا هو الصواب .

[٢١٣] قلت : وفى الصحيحين عنه قال : أقبلت راكباً على أتان ، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله عليه الصلاة والسلام يصلى بالناس بمنى إلى

(٢٣) البخارى فى الاستعذان . باب : الحتان بعد الكبر وتنف الإبط ٩٧/٤ .

(٢٤) أحمد فى المسند ٢٨٧/١ ، ٣٥٧ .

(٢٥) البخارى فى الاستعذان . باب : الحتان ... ٩٧/٤ . وأحمد فى المسند ٢٦٤/١ .

غير جدار ، فمررت بين يدي بعض الصف ، الحديث^(٢٦) ، والذي عليه أكثر أهل السير والأخبار ، أن سنه كان يوم وفاة النبي عليه الصلاة والسلام ثلاث عشرة سنة ، فإنه ولد في الشعب ، وكان قبل الهجرة بثلاث سنين ، وأقام رسول الله عليه الصلاة والسلام بالمدينة عشراً ، وقد أخبر أنه كان يومئذ محتوناً ، قالوا : ولا يجب الختان قبل البلوغ ، لأن الصبي ليس أهلاً لوجوب العبادات المتعلقة بالأبدان ، فما الظن بالجرح الذي ورد التعبد به ، ولا ينتقض هذا بالعدة التي تجب على الصغيرة ، فإنها لا مؤونة عليها فيها ، إنما هي مضي الزمان ، قالوا : فإذا بلغ الصبي أكلف أو المرأة غير محتونة ولا عذر لهما ألزمهما السلطان به ، وعندى : أنه يجب على الولي أن يختن الصبي قبل البلوغ بحيث يبلغ محتوناً فإن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به .

وأما قول ابن عباس : كانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك أى حتى يقارب البلوغ ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾^(٢٧) وبعد بلوغ الأجل لا يتأتى الإمساك ، وقد صرح ابن عباس أنه كان يوم موت النبي عليه الصلاة والسلام محتوناً ، وأخير في حجة الوداع التي بعدها مات رسول الله عليه الصلاة والسلام بضعة وثمانين يوماً ، أنه كان قد ناهز الاحتلام ، [٢١٤] وقد أمر النبي عليه الصلاة والسلام : الآباء أن يأمرؤا أولادهم بالصلاة لسبع ، وأن يضربوهم على تركها لعشر ، فكيف يسوغ لهم ترك ختانهم ، حتى يجاوزوا البلوغ ، والله أعلم .

الفصل السادس

في الاختلاف في كراهية يوم السابع

وقد اختلف في ذلك على قولين ، هما روايتان عن الإمام أحمد قال : الخلال « باب ذكر ختان الصبي » أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد أنه ذاكر أبا عبد الله

(٢٦) تمامه : ... فزلت وأرست الأمان وهو الحمار تزع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد ، .

البخارى في العلم . باب : متى يصح سماع الصغير ٢٥/١ . وفي الصلاة . باب : سترة الإمام سترة من خلفه ٩٧/١ . وفي التأذين . باب : وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضورهم الجماعة والعيمين والجنائز وصفوفهم ١٥٥/١ . ومسلم في الصلاة . باب : سترة المصلئ (٢٥٤) . كما رواه أبو دلود والنسائي ومالك وأحمد بن حنبل .

(٢٧) الطلاق : آية (٢) .

ختانه الصبي لكم يختن ؟ قال : لا أدري لم أسمع فيه شيئاً ، فقلت : إنه يشق على الصغير ابن عشر يغلظ عليه . وذكرت له ابني محمداً أنه في خمس سنين فاشتبه أن أختنه فيها ورأيته كأنه يشتهي ذلك ، ورأيته يكره العشرة لغلظه عليه وشدته ، وقال لي : ظننت أن الصغير يشد عليه هذا ، ولم أره يكره للصغير للشهر أو السنة ، ولم يقل في ذلك شيئاً إلا أني رأيته يعجب من أن يكون هذا يؤذى الصغير .

قال عبد الملك وسمعته يقول : كان الحسن يكره أن يختن الصبي يوم سابعه ، أخبرنا محمد بن علي السمسار قال : حدثنا مهنا ، قال : سألت أبا عبد الله عن الرجل ، يختن ابنه بسبعة أيام ؟ فكرهه ، وقال : هذا فعل اليهود ، وقال لي أحمد ابن حنبل : كان الحسن يكره أن يختن الرجل ابنه لسبعة أيام ، فقلت : من ذكره عن الحسن ؟ قال : بعض البصريين ، وقال لي أحمد : بلغني أن سفيان الثوري سأل سفيان بن عيينة في كم يختن الصبي ؟ فقال سفيان : لو قلت له : في كم ختن ابن عمر بنيه ، فقال لي أحمد : ما كان أكيس سفيان بن عيينة لها ! يعني حين قال لو قلت : في كم ختن ابن عمر بنيه .

أخبرني عصمة بن عصام ، حدثنا حنبل أن أبا عبد الله قال : وإن ختن يوم السابع فلا بأس ، وإنما كرهه الحسن كيلا يتشبه باليهود وليس في هذا شيء .

أخبرني محمد بن علي ، ثنا صالح أنه قال لأبيه : يختن الصبي لسبعة أيام ، قال : يروى عن الحسن أنه قال : فعل اليهود ، قال : وسئل وهب بن منبه عن ذلك ؟ فقال : إنما يستحب ذلك في اليوم السابع لحفته على الصبيان ، فإن المولود يولد وهو خدر الجسد كله لا يجد ألم ما أصابه سبعا ، وإذا لم يختن لذلك فدعوه ، حتى يقوى .

وقال ابن المنذر في ذكر وقت الختان : وقد اختلفوا في وقت الختان ، فكرهت طائفة أن يختن الصبي يوم سابعه ، كره ذلك الحسن البصري ، ومالك بن أنس خلافاً على اليهود .

وقال النووي^(٢٨) : هو خطر ، قال مالك : والصواب في خلاف اليهود ، قال : وعامة ما رأيت الختان ببلدنا إذا أنغر^(٢٩) .

(٢٨) يحيى بن شرف الخزامي توفي سنة ٦٧٦ هـ صاحب رياض الصالحين .

(٢٩) أنغر : خرجت أسنانه .

وقال أحمد بن حنبل : لم أسمع في ذلك شيئاً .

وقال الليث بن سعد : الختان للغلام ما بين السبع سنين إلى العشرة ، قال : وقد حكى عن مكحول عن غيره أن إبراهيم خليل الرحمن ختن ابنه إسحاق لسبعة أيام ، وختن ابنه إسماعيل ثلاث عشرة سنة .

وروى عن أبي جعفر : أن فاطمة كانت تختن ولدها يوم السابع .

قال ابن المنذر : ليس في هذا الباب نهى مثبت ، وليس لوقوع الختان خير يرجع إليه ولا سنة تستعمل ، فالأشياء على الإباحة ، ولا يجوز حظر شيء منها إلا بحجة ، ولا نعلم مع من منع أن يختن الصبي لسبعة أيام حجة .

[٢١٥] وفي سنن البيهقي من حديث زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : « عرق رسول الله عليه الصلاة والسلام عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام » (٣٠) .

[٢١٦] وفيها عن حديث موسى بن علي بن رباح عن أبيه أن إبراهيم ختن إسحاق وهو ابن سبعة أيام ، وختن إسماعيل عند بلوغه فصار ختان إسحاق سنة في بنيهِ ، وختان إسماعيل سنة في بنيهِ ، والله أعلم .

الفصل السابع

في حكمة الختان وفوائده

الختان من محاسن الشرائع التي شرعها الله سبحانه لعباده ، وكمل بها محاسنهم الظاهرة والباطنة فهو مكمل الفطرة التي فطرهم عليها ، ولهذا كان من تمام الحنيفية ملة إبراهيم ، وأصل مشروعية الختان لتكميل الحنيفية ، فإن الله عز وجل لما عاهد إبراهيم وعده أن يجعله للناس إماماً ، وعده أن يكون أباً لشعوب كثيرة ، وأن تكون الأنبياء والملوك من صلبه ، وأن يكون نسله ، وأخبره أنه جاعل بينه وبين نسله علامة

(٣٠) الميمني في مجمع الزوائد وقال : رواه الطبراني في الصغير والكبير باختصار الختان وفيه محمد بن

أبي السري وثقه ابن حبان وغيره وفيه لين ٥٩/٤ .

العهد أن يختنوا كل مولود منهم ، ويكون عهدي هذا ميسما في أجسادهم ، فالختان علم للدخول في ملة إبراهيم ، وهذا موافق لتأويل من تأول قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ (٣١) على الختان .

فالختان للحنفاء بمنزلة الصبغ والتعميد لعباد الصليب ، فهم يطهرون أولادهم بزعمهم حين يصبغونهم في ماء المعمودية ، ويقولون : الآن صار نصرانياً ، فشرع الله سبحانه للحنفاء صبغة الخنيفية ، وجعل ميسمها الختان فقال : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ .

وقد جعل الله سبحانه علامات لمن يضاف إليه المعلم بها ، ولهذا الناس يسمون دوابهم ومواشيهم بأنواع السمات ، حتى ما يكون المضاف منها إلى كل إنسان معروفاً بسمته ، ثم قد تكون هذه السمة متوارثة في أمة بعد أمة .

فجعل الله سبحانه الختان علماً لمن يضاف إليه وإلى دينه وملته ، وينسب إليه بنسبة العبودية والخنيفية ، حتى إذا جهلت حال إنسان في دينه عرف بسمة الختان ودينه ، وكانت العرب تدعى بأمة الختان ، ولهذا في حديث هرقل : إني أجد ملك الختان قد ظهر ، فقال له أصحابه : لا يهمك هذا ، فإنما تحتن اليهود فاقتلهم ، فبينما هم على ذلك ، وإذا برسول رسول الله ﷺ قد جاء بكتابه ، فأمر به أن يكشف وينظر هل هو مختون ؟ فوجد مختوناً ، فلما أخبره أن العرب تحتن ، قال : هذا ملك الأمة ، ولما كانت وقعة أجنادين بين المسلمين والروم جعل هشام بن العاص يقول : يا معشر المسلمين ! إن هؤلاء القلف لا صبر لهم على السيف ، فذكرهم بشعار عباد الصليب ودينهم ، وجعله مما يوجب إقدام الحنفاء عليهم وتطهير الأرض منهم .

والمقصود أن صبغة الله هي الخنيفية التي صبغت القلوب بمعرفته ومحبته والإخلاص له وعبادته وحده لا شريك له ، وصبغة الأبدان بخصال الفطرة من الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الآباط والمضمضة والاستنشاق والسواك والاستنجاء ، فظهرت فطرة الله على قلوب الحنفاء وأبدانهم .

قال محمد بن جرير في قوله تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾ يعني بالصبغة صبغة الإسلام ، وذلك أن النصارى إذا أرادت أن تُبَصِّرَ أطفالها جعلتهم في مباهم ، وتزعم أن ذلك مما يقصد بمنزلة الختان لأهل الإسلام . وأنه صبغة لهم في النصرانية ، فقال

الله جل ثناؤه لنبيه ﷺ لما قال اليهود والنصارى : ﴿ كُونُوا يَهُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ ، قل بل ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين ﴿ إلى قوله : ﴿ هُدًى مِنَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً ﴾ (٣٢) .

وقال قتادة : إن اليهود تصبغ أبناءها يهوداً ، والنصارى تصبغ أبناءها نصارى ، وإن صبغة الله : الإسلام ، فلا صبغة أحسن من الإسلام ولا أظهر .

وقال مجاهد : صبغة الله : فطرة الله ، وقال غيره : دين الله ، هذا مع ما في الختان من الطهارة والنظافة والترزين وتحسين الخلقة وتعديل الشهوة التي إذا أفرطت ألحقت الإنسان بالحيوانات ، وإن عدمت بالكلية ألحقته بالجمادات ، فالختان يعدلها ، ولهذا تجد الأقلف من الرجال والقلفاء من النساء لا يشبع من الجماع .

ولهذا يذم الرجل ويشتم ويعبر بأنه ابن القلفاء - إشارة إلى غلقتها ، وأى زينة أحسن من أخذ ما طال وجاوز الحد من جلدة القلفة وشعر العانة وشعر الإبط وشعر الشارب وما طال من الظفر ، فإن الشيطان يختبئ تحت هذا كله ويألفه ويقطن فيه ، حتى أنه ينفخ في إجليل الأقلف وفرج القلفاء ما لا ينفخ في المختون ويختبئ في شعر العانة وتحت الأظفار ، فالغرة أقبح في موضعها من الظفر الطويل ، والشارب الطويل والعانة الفاحشة الطول ، ولا يخفى على ذى الحس السليم قبح الغرة ، وما في إزالتها من التحسين والتنظيف والترزين ، ولهذا لما ابتلى الله خليله إبراهيم بإزالة هذه الأمور فأتهم ، جعله إماماً للناس . هذا مع ما فيه من بهاء الوجه وضيائه ، وفي تركه من الكسفة التي ترى عليه .

[٢١٧] وقد ذكر حرب في مسائله عن ميمونة زوج النبی عليه الصلاة والسلام أنها قالت للمخاتنة : إذا خففت (٣٣) فأشمتى ولا تنهكى ، فإنه أسرى للوجه وأحظى لها عند زوجها .

[٢١٨] وروى أبو داود عن أم عطية أن رسول الله ﷺ أمر ختانة تختن ، فقال : « إذا خنت فلا تنهكى ، فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للبعل » (٣٤) ،

(٣٢) البقرة : الآيات (١٣٥ - ١٣٨) .

(٣٣) الخفض للنساء كالختان المذكور .

لا تنهكى : لا تجورى ولا تبالغى في استقصاء الختان .

(٣٤) أبو داود في الأدب . باب : ما جاء في الختان (٥٢٧١) . وانظر : صحيح الجامع حيث صححه

الألبانى (٧٣٥٢) .

ومعنى هذا أن الخافضة إذا استأصلت جلدة الختان ضعفت شهوة المرأة فقلت حظوتها عند زوجها ، كما أنها إذا تركتها كما هى لم تأخذ منها شيئاً ازدادت غلمتها ، فإذا أخذت منها وأبقت ، كان ذلك تعديلاً للخلفة والشهوة هذا مع أنه لا ينكر أن يكون قطع هذه الجلدة علماً على العبودية ، فإنك تجد قطع طرف الأذن وكى الجبهة ، ونحو ذلك فى كثير من الرقيق علامة لرقهم وعبوديتهم ، حتى إذا أبق رد إلى مالكة بتلك العلامة ، فما ينكر أن يكون قطع هذا الطرف علماً على عبودية صاحبه لله سبحانه حتى يعرف الناس أن من كان كذلك فهو من عبيد الله الخنفاء ، فيكون الختان علماً لهذه النسبة التى لا أشرف منها مع ما فيه من الطهارة والنظافة والزينة وتعديل الشهوة .

وقد ذكر فى حكمة خفض النساء : أن سارة لما وهبت هاجر لإبراهيم أصابها ، فحملت منه فغارت سارة ، فحلفت لتقطع منها ثلاثة أعضاء فخاف إبراهيم أن تجدع أنفها وتقطع أذنها ، فأمرها بثقب أذنها وختانها ، وصار ذلك سنة فى النساء بعد ، ولا ينكر هذا كما كان مبدأ السعى - سعى هاجر بين جبلين تبتغى لابنها القوت ، وكما كان مبدأ الجمار - حصب إسماعيل للشيطان لما ذهب مع أبيه ، فشرع الله سبحانه لعباده ، تذكرة وإحياء لسنة خليله ، وإقامة لذكره ، وإعطاء لعبوديته ، والله أعلم .

الفصل الثامن

فى بيان القدر الذى يؤخذ فى الختان

قال أبو البركات فى « كتاب الغاية » ، ويؤخذ فى ختان الرجل جلدة الحشفة ، وإن اقتصر على أخذ أكثرها جاز ، ويستحب لخافضة الجارية أن لا تحيف ، نص عليه .

وحكى عن عمر أنه قال للخاتنة : أبقى منه شيئاً إذا خفضت .

وقال الخلال فى جامعہ : ذكر ما يقطع فى الختانة ، أخبرنى محمد بن الحسين أن الفضل بن زياد حدثهم ، قال : سئل أحمد كم يقطع فى الختانة ؟ قال : حتى تبدو الحشفة .

وأخبرني عبد الملك الميموني قال : قلت يا أبا عبد الله ! مسألة سئلت عنها :
خَتَّان ختن صبياً فلم يستقص ، فقال : إذا كان الختان قد جاز نصف الحشفة إلى
فوق فلا يعتد به ، لأن الحشفة تغلظ ، وكلما غلظت هي ارتفعت الختانة ، ثم قال
لى : إذا كانت دون النصف أخاف ، قلت له : فإن الإعادة عليه شديدة جداً ، ولعله
قد يخاف عليه الإعادة ، قال : إيش يخاف عليه . ورأيت سهولة الإعادة ، إذا كانت
الختانة فى أقل من نصف الحشفة إلى أسفل ، وسمعتة يقول : هذا شىء لا بد أن تيسر
فيه الختانة .

وقال ابن الصباغ^(٣٥) فى الشامل : الواجب على الرجل أن يقطع الجلدة التى
على الحشفة حتى تنكشف جميعها ، وأما المرأة فلها عذرتان : إحداها بكارتها
والأخرى هى التى يجب قطعها وهى كعرف الديك فى أعلى الفرج بين الشفرين ،
وإذا قطعت يبقى أصلها كالنواة .

وقال الجوينى^(٣٦) فى نهايته : المستحق فى الرجال قطع القلفة ، وهى الجلدة
التي تغطى الحشفة والغرض أن تبرز ، ولو فرض مقدار منه على الكمرة لا تنبسط على
سطح الحشفة ، فيجب قطعه حتى لا تبقى الجلدة متدلية .

وقال ابن كنج : عندى يكفى قطع شىء من القلفة وإن قل ، بشرط أن
يستوعب القطع تدوير رأسها .

وقال الجوينى : القلدر المستحق من النساء ما ينطلق عليه الاسم ، قال فى
الحديث : ما يدل على الأمر بالإقلال ، قال عليه الصلاة والسلام : « أَشْمَى
وَلَا تَنْكُهِى » أى اتركى الموضع أشم ، والأشم : المرتفع .

وقال الماوردى^(٣٧) : والسنة أن يستوعب القلفة تغطى الحشفة بالقطع من
أصلها ، وأقل ما يجزى فيه إلا أن يتغطى بها شىء من الحشفة ، وأما خفض المرأة فهو
قطع جلدة فى الفرج فوق مدخل الذكر ومخرج البول على أصل كالنواة ، ويؤخذ منه

(٣٥) عید السید بن محمد بن الصباغ من فقهاء الشافعية ولد سنة ٤٠٠ هـ ببغداد .

(٣٦) الجوينى عبد الملك بن عبد الله بن يونس الجوينى شافعى إمام الحرمين توفى سنة ٤٧٨ هـ .

(٣٧) الماوردى على بن محمد بن حبيب ولد بالبصرة سنة ٣٦٤ هـ وتوفى سنة ٤٥٠ هـ .

الجلدة المستعيلة دون أصلها ، وقد بان بهذا أن القصع في الختان ثلاثة أقسام : سنة ، وواجب ، وغير مجزى على ما تقدم ، والله أعلم .

الفصل التاسع في أن حكمه يعم الذكر والأنثى

قال صالح بن أحمد : إذا جامع الرجل امرأته ولم ينزل ، قال : إذا التقى الختانان وجب الغسل .

قال أحمد : وفي هذا أن النساء كن يختتن ، وسئل عن الرجل تدخل عليه امرأته فلم يجدها مختونة أيجب عليها الختان ؟ قال : الختان سنة .

قال الخلال : وأخبرني أبو بكر المروزي وعبد الكريم الهيثم ويوسف ابن موسى ، دخل كلام بعضهم في بعض أن أبا عبد الله سئل عن المرأة تدخل على زوجها ولم تختتن أيجب عليها الختان ؟ فسكت والتفت إلى أبي حفص فقال : تعرف في هذا شيئاً ؟ قال : لا ، فقليل له : إنه أتى عليها ثلاثون وأربعون سنة فسكت ، قيل له : فإن قدرت على أن تختتن ؟ قال : حسن .

قال وأخبرني محمد بن يحيى الكحال ، قال : سألت أبا عبد الله عن المرأة تختتن ؟ فقال : قد خرجت فيه أشياء ، ثم قال : ونظرت فإذا خبر النبي عليه الصلاة والسلام حين يلتقي الختانان ، ولا يكون واحداً إنما هو اثنان ، قلت لأبي عبد الله : فلا بد منه قال الرجل أشد ، وذلك أن الرجل يختتن ، فتلك الجلدة مدلاة عن الكمره فلا ينفي ما تم والنساء أهون ، قلت : لا خلاف في استحبابه للأنثى ، واختلف في وجوبه .

وعن أحمد في ذلك روايتان - إحداها : يجب على الرجال والنساء ، والثانية : يختص وجوبه بالذكور ، وحجة هذه الرواية حديث شداد بن أوس :

[٢١٩] الختان سنة للرجال مكرمه للنساء ، ففرق فيه بين الذكور والإناث ، ويحتج لهذا القول أن الأمر به إنما جاء للرجال ، كما أمر الله سبحانه به خليله عليه السلام ، ففعله امتثالاً لأمره .

وأما ختان المرأة فكان سببه يمين سارة كما تقدم ، قال الإمام أحمد : لا تخيف خافضة الجارية لابن عمر ، قال لختانة : أبقي منه شيئاً إذا خفصت .

[٢٢٠] وذكر الإمام أحمد عن أم عطية أن رسول الله عليه الصلاة والسلام أمر ختانة تختن فقال : « إذا ختنت فلا تنهكي ، فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للبلل » ، والحكمة التي ذكرناها في الختان ، تعم الذكر والأنثى ، وإن كانت في الذكر أين ، والله أعلم .

الفصل العاشر

في حكم جنابة الختان وسراية الختان

قال الله تعالى : ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ (٣٨) .

[٢٢١] وفي السنن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال : « من طبب ولم يعلم منه طب فهو ضامن » (٣٩) ، أما جنابة يد الختان فمضمونة عليه أو على عاقلته (٤٠) كجنابة غيره ، فإن زادت على ثلث الدية كانت على العاقلة ، وإن نقصت عن الثلث فهي في ماله ، وأما ما تلف بالسراية ، فإن لم يكن من أهل العلم بصناعته ولم يعرف بالحقق (٤١) فيها ، فإنه يضمنها ، لأنها سراية جرح ، لم يجز الإقدام عليه ، فهي كسراية الجنابة ، وقد اتفق الناس على أن سراية الجنابة مضمونة ، واختلفوا فيما عداها ، فقال أحمد ومالك : لا تضمن سراية مأذون فيه حداً أو تأديباً مقررراً كان أو غير مقرر ، لأنها سراية مأذون فيه ، فلم يضمن كسراية استيفاء منفعة النكاح وإزالة البكارة وسراية الفصد (٤٢) والحجامة ، والختان وبط الدم وقطع السلعة المأذون فيه لحاذق لم يتعمده ، وقال الشافعي : لا يضمن

(٣٨) التوبة : آية (٩١) .

(٣٩) أبو داود في الديات . باب : فيمن تطيب بغير علم (٤٥٨٦) . والنسائي في القسامة . باب : صفة شبه العمد ... ٥٢/٨ ، ٥٣ . وابن ماجه في الطب . باب : من تطيب ولم يعلم منه طب (٣٤٦٦) . والحاكم في المستدرک ٢١٢/٤ . وانظر : صحيح الجامع حيث حسنه الألباني (٦٠٢٩) .

(٤٠) العاقلة : أهل القتال .

(٤١) الحنق : المهارة . حنق الصبي القرآن والعمل إذا مهر .

(٤٢) الفصد : قطع العرق .

سراية المقرر حداً كان أو قصاصاً ، ويضمن سراية غير المقرر والتأديب ، لأن التلف به دليل على التجاوز والعدوان .

وقال أبو حنيفة : لا يضمن سراية الواجب خاصة ويضمن سراية القود^(٤٣) ، لأنه إنما أبيح له استيفاء لشرط السلامة ، والسنة الصحيحة تخالف هذا القول ، وإن كان الخائن عارفاً بالصناعة وختن المولود في الزمن الذي يختن في مثله ، وأعطى الصناعة حقها لم يضمن سراية الجرح اتفاقاً ، كما لو مرض المختن من ذلك ومات ، فإن أذن له أن يختنه في زمن حر مفرط أو برد مفرط أو حال ضعف يخاف عليه منه ، فإن كان بالغاً عاقلاً لم يضمنه ، لأنه أسقط حقه بالإذن فيه ، وإن كان صغيراً ضمنه ، لأنه لا يعتبر إنه شرعاً وإن أذن فيه وليه ، فهذا موضع نظر ، هل يجب الضمان على الولي أو على الخائن ولا ريب أن الولي المتسبب والخائن مباشر ، فالقاعدة تقتضى تضمين المباشر ، لأنه يمكن الإحالة عليه بخلاف ما إذا تعذر تضمينه ، فهذا تفصيل القول في جناية الخائن وسراية ختانه ، والله أعلم .

الفصل الحادى عشر

فى أحكام الأكل من صلاته وظهرته وذيبحته وشهادته وغير ذلك

قال الخلال : أخبرنى محمد بن إسماعيل ، حدثنا وكيع عن سالم بن العلاء المرادى عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : الأكل لا تقبل له صلاة ولا تؤكل ذبيحته ، قال وكيع : الأكل إذا بلغ فلم يختن لم تجز شهادته ، أخبرنى عصمة بن عصام ، ثنا حنبل ، قال ثنا أبو عبد الله ثنا محمد بن عبيد عن سالم المرادى عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس : لا تؤكل ذبيحة الأكل .

قال حنبل فى موضع آخر : ثنا أبو عمر الحوضى ، ثنا همام عن قتادة عن عكرمة قال : لا تؤكل ذبيحة الأكل ، قال : وكان الحسن لا يرى ما قال عكرمة ، قال : قيل لعكرمة : إن حج ؟ قال : لا ، قال حنبل قال أبو عبد الله : لا تؤكل

(٤٣) القود : القصاص .

ذبيحته ولا صلاة له ولا حج ، حتي يتطهر ، هو من تلم الإسلام ، وقال حنبل في موضع آخر ، قال أبو عبد الله : الأقف لا يذبح ولا تؤكل ذبيحته ولا صلاة له .

وقال عبد الله بن أحمد ثنا أي ، ثنا إسماعيل بن إبراهيم ، ثنا سعيد بن عروة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال : الأقف لا تحل له صلاة ولا تؤكل ذبيحته ولا تجوز له شهادة ، قال قتادة : وكان الحسن لا يرى ذلك ، وقال إسحاق ابن منصور قلت لأبي عبد الله : ذبيحة الأقف ؟ قال : لا بأس بها ، وقال أبو طالب سألت أبا عبد الله عن ذبيحة الأقف ؟ فقال ابن عباس : شدد في ذبيحته جداً ، وقال الفضل بن زياد سألت أبا عبد الله عن ذبيحة الأقف ؟ فقال : يروى عن إبراهيم والحسن وغيرهما : أنهم كانوا لا يرون بها بأساً إلا شيئاً يروى عن جابر ابن زيد عن ابن عباس أنه كرهه .

قال أبو عبد الله : وهذا يشتد على الناس ، فلو أن رجلاً أسلم وهو كبير فخافوا عليه الختان ، أفلا تؤكل ذبيحته ؟ وذكر الخلال عن أبي السمع أحمد بن عبد الله بن ثابت قال : سمعت أحمد بن حنبل : وسئل عن ذبيحة الأقف وذكر له حديث ابن عباس فقال أحمد : ذاك عندي ، إذا كان الرجل يولد بين أبوين مسلمين فكيف لا يختن ، فأما الكبير إذا أسلم وخاف على نفسه الختان فله عندى رخصة ، ثم ذكر قصة الحسن مع أمير البصرة الذي ختن الرجال في الشتاء ، فمات بعضهم ، قال : فكان أحمد يقول : إذا أسلم الكبير وخاف على نفسه فله عندى عذر .

الفصل الثاني عشر

في المسقطات لوجوبه

وهي أمور ، أحدها : أن يولد الرجل ولا قلقه له ، فهذا مستغن عن الختان ، إذا لم يخلق له ما يجب ختانه : وهذا متفق عليه ، لكن قال بعض المتأخرين : يستحب إمرار الموصى على موضع الختان ، لأنه ما يقدر عليه من المأمور به ، .

[٢٢٢] وقد قال النبي ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »^(٤٤) ، وقد كان الواجب أمرين مباشرة الحديد والقطع ، فإذا سقط

(٤٤) البخارى في الاعتصام بالكتاب والسنة . باب : الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ٢٥٨/٤ . ومسلم في =

القطع ، فلا أقل من استحباب مباشرة الحديد ، والصواب أن هذا مكروه ، لا يتقرب إلى الله به ، ولا يتعبد بمثله وتنزه عنه الشريعة ، لأنه عبث لا فائدة فيه ، وإمرار الموسيقى غير مقصود ، بل هو وسيلة إلى فعل المقصود ، فإذا سقط المقصود لم يبق للوسيلة معنى ونظير هذا ما قال بعضهم : إن الذي لم يخلق على رأسه شعر يستحب له في النسك أن يمر الموسيقى على رأسه ، ونظير قول بعض المتأخرين من أصحاب أحمد وغيرهم : أن الذي لا يحسن القراءة ولا الذكر أو أخرس - يحرك لسانه حركة مجردة .

قال شيخنا^(٤٥) : ولو قيل إن الصلاة تبطل بذلك كان أقرب ، لأنه عبث ينافي الخشوع وزيادة عمل غير مشروع ، والمقصود أن هذا الذي ولد ولا قلفة له . فلا ختان عليه كانت العرب تزعم أنه إذا ولد في القمر تقلصت قلفته وتجمعت ، ولهذا يقولون ختنه القمر ، وهذا غير مطرد ، ولا هو أمر مستمر ، فلم يزل الناس يولدون في القمر ، والذي يولد بلا قلفة نادر جداً ، ومع هذا فلا يكون زوال القلفة تاماً ، بل يظهر رأس الحشفة ، بحيث يبين مخرج البول ولهذا لا بد من ختانه ليظهر تمام الحشفة ، وأما الذي يسقط ختانه فإن تكون الحشفة كلها ظاهرة ، وأخبرني صاحبنا محمد بن عثمان الخليلي المحدث ببيت المقدس أنه ممن ولد كذلك ، والله أعلم .

فصل - الثاني : من مسقطاته : ضعف المولود عن احتماله بحيث يخاف عليه من التلف ، ويستمر به الضعف كذلك ، فهذا يعذر في تركه إذ غايته أنه واجب فيسقط بالعجز عنه كسائر الواجبات .

فصل - الثالث : أن يسلم الرجل كبيراً ويخاف على نفسه منه فهذا يسقط عنه عند الجمهور ، ونص عليه الإمام أحمد في رواية جماعة من أصحابه ، وذكر قول الحسن أنه قد أسلم في زمن رسول الله عليه السلام : الرومي والحبشي والفارسي فما فتش أحداً منهم ، وخالف سحنون بن سعيد الجمهور فلم يسقطه عن الكبير الخائف على نفسه وهو قول في مذهب أحمد حكاه ابن تيم وغيره .

=الحج باب : فرض الحج مرة في العمر (٤١٢) . والنسائي في الحج . باب : وجوب الحج ١١٠/٥ ، ١١١ . وابن ماجه في المقدمة . باب : اتباع سنة رسول الله ﷺ (٢) . ورواها النسائي وابن ماجه بلفظ : « ... فخلوا منه ... » بدلاً من « فأتوا منه ... » .
(٤٥) شيخنا المقصود ابن تيمية .

فصل - الرابع : وظاهر كلام أصحابنا أنه يسقط وجوبه فقط عند خوف التلف ، والذي ينبغي أن يمنع من فعله ولا يجوز له ، وصرح به في شرح الهدية فقال : يمنع منه ، ولهذا نظائر كثيرة ، منها الاغتسال بالماء البارد في حال قوة البرد والمرض ، وصوم المريض الذي يخشى تلفه بصومه ، وإقامة الحد على المريض والحامل وغير ذلك ، فإن هذه الأعدار كلها تمنع إباحة الفعل كما تسقط وجوبه .

فصل - الخامس : الموت فلا يجب ختان الميت باتفاق الأمة ، وهل يستحب ؟ فجمهور أهل العلم على أنه لا يستحب ، وهو قول الأئمة الأربعة ، وذكر بعض الأئمة المتأخرين أنه مستحب ، وقاسه على أخذ شاربه وحلق عانته ونتف لإبطه ، وهذا مخالف لما عليه عمل الأمة وهو قياس فاسد ، فإن أخذ الشارب وتقليم الظفر وحلق العانة من تمام طهارته وإزالة وسخه ودرنه .

وأما الختان : وهو قطع عضو من أعضائه ، والمعنى الذي لأجله شرع في الحياة ، قد زال بالموت فلا مصلحة في ختانه ، وقد أخبر النبي عليه الصلاة والسلام : أنه يبعث يوم القيامة بغرله غير مختون ، فما الفائدة أن يقطع منه عند الموت عضو يبعث به يوم القيامة وهو من تمام خلقه في النشأة الأخرى .

فصل - السادس : ولا يمنع الإحرام من الختان ، نص عليه الإمام أحمد ، وقد سئل عن المحرم يختن ؟ فقال : نعم ، فلم يجعله من باب إزالة الشعر وتقليم الظفر - لا في الحياة ولا بعد الموت .

الفصل الثالث عشر

في ختان النبي عليه الصلاة والسلام

وقد اختلف فيه على أقوال : أحدها : أنه ولد مختوناً ، والثاني : أن جبريل ختنه حين شق صدره ، الثالث : أن جده عبد المطلب ختنه على عادة العرب في ختان أولادهم ، ونحن نذكر قائل هذه الأقوال وحججهم : فأما من قال : ولد مختوناً فاحتجوا بأحاديث أحدها : ما رواه أبو عمر بن عبد البر ، فقال : وقد روى أن النبي عليه الصلاة والسلام ولد مختوناً ، من حديث عبد الله بن عباس عن أبيه العباس بن عبد المطلب .

[٢٢٣] قال : ولد رسول الله ﷺ مختوناً مسروراً : يعنى مقطوع السرة فأعجب ذلك جده عبد المطلب وقال : ليكونن لابنى هذا شأن عظيم^(٤٦) ، ثم قال ابن عبد البر : ليس إسناد حديث العباس هذا بالقائم ،

[٢٢٤] وقال وقد روى موقوفاً على ابن عمر ولا يثبت أيضاً ، قلت : حديث ابن عمر رويناه من طريق أى نعيم حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن خالد الخطيب ، ثنا محمد بن محمد بن سليمان ، ثنا عبد الرحمن بن أيوب الحمصى ، ثنا موسى بن أبى موسى المقدسى ، حدثنا خالد بن سلمة عن نافع عن ابن عمر قال : ولد النبى ﷺ مختوناً ، ولكن محمد بن سليمان هذا هو الباغدى وقد ضعفوه ، وقال الدارقطنى : كان كثير التدليس^(٤٧) ، يحدث بما لم يسمع ، وربما سرق الحديث .

[٢٢٥] ومنها ما رواه الخطيب بإسناده من حديث سفيان بن محمد المصيصى حدثنا هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « من كرامتى على أنى ولدت مختوناً ولم يرني أحد »^(٤٨) ، قال الخطيب : لم يروه فيما يقال غير يونس عن هشيم وتفرد به سفيان بن محمد المصيصى وهو منكر الحديث .

قال الخطيب : أخبرنى الأزهرى قال : سئل الدارقطنى عن سفيان بن محمد المصيصى ، وأخبرنى أبو الطيب الطبرى ، قال ، قال لنا الدارقطنى شيخ لأهل المصيصى : يقال له سفيان بن محمد الفزارى كان ضعيفاً سىء الحال ، وقال صالح بن محمد الحافظ : سفيان بن محمد المصيصى لا شيء ،

[٢٢٦] وقد رواه أبو القاسم بن عساكر من طريق الحسن بن عرفة ، حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن عن أنس قال ، قال رسول الله عليه الصلاة

(٤٦) أبو نعيم فى دلائل النبوة بلفظ : « ولد رسول الله ﷺ مختوناً مسروراً فأعجب ذلك جده ، وحطى عنده ، وقال : ليكونن لابنى هذا شأن ، فكان له شأن » . (٩٢) ، وابن سعد فى الطبقات ١/ ١٠٣ . والحاكم فى المستدرک حيث قال : وقد تواترت الأخبار أن رسول الله ﷺ ولد مختوناً مسروراً . ولكن قال الذهبى فى التلخيص بهامش المستدرک : ما أعلم صحة ذلك فكيف متواتراً ٢/ ٦٠٢ .

(٤٧) التدليس : الخديعة فى البيع والمقصود الحديث بما لم يسمع .

(٤٨) الهيثمى فى مجمع الزوائد وقال : رواه الطبرانى فى الصغير والأوسط وفيه سفيان بن الفزارى وهو منهم به ٢٢٤/٨ وأبو نعيم فى دلائل النبوة (٩١) . وهما بلفظ : « ... لم ير أحد سوائى » . وانظر : ضعيف الجامع حيث عزاه للطبرانى فى الأوسط وضعفه الألبانى (٥٣١٦) .

والسلام : « من كرامتى على رضى عز وجل أنى ولدت مختوناً لم ير أحد سوءى » ،
وفى إسناده إلى الحسن بن عرفة عدة مجاهيل .

قال أبو القاسم بن عساكر وقد سرقه ابن الجارود ، وهو كذاب ، فرواه عن
الحسن بن عرفة ، ومما احتج به أرباب هذا القول ما ذكره محمد بن على الترمذى فى
معجزات النبى عليه الصلاة والسلام فقال ، ومنها أن صفية بنت عبد المطلب قالت :
أردت أن أعرف أذكر أم أنثى فرأيت مختوناً ، وهذا الحديث لا يثبت ، وليس له إسناد
يعرف به ، وإنما قد قال أبو القاسم عمر بن أبى الحسن بن هبة الله بن أبى جرادة فى
كتاب صنفه فى ختان الرسول عليه الصلاة والسلام ، يرد به على محمد بن طلحة فى
تصنيف صنفه ، وقرر فيه أن رسول الله ﷺ ولد مختوناً ، وهذا محمد بن على
الترمذى الحكيم لم يكن من أهل الحديث ، ولا علم له بطرقه وصناعته ، وإنما كان فيه
الكلام على إشارات الصوفية والطرائق ، ودعوى الكشف على الأمور الغامضة
والحقائق ، حتى خرج فى الكلام على ذلك عن قاعدة الفقهاء والصوفية ، وأخرجوه
بذلك عن السيرة المرضية : وقالوا إنه أدخل فى علم الشريعة ما فرق به الجماعة ،
فاستوجب بذلك القدح والشناعة ، وملاً كتبه بالأحاديث الموضوعة ، وحشاها
بالأخبار التى ليست بمروية ولا مسموعة ، وعلل فيها خفى الأمور الشرعية لا يعقل
معناها بعلى ما أضعفها وما أوهاها .

ومما ذكر فى كتاب له رسمه بالاحتياط أن يسجد عقب كل صلاة يصلها
سجدة السهو ، وإن لم يكن سها فيها ، وهذا مما لا يجوز فعله بالإجماع ، وفاعله
منسوب إلى الغلو والابتداع ، وما حكاه عن صفية بقولها فرأيت مختوناً يناقض
الأحاديث الأخرى ، وهو قوله لم ير سوءى أحد ، فكل حديث فى هذا الباب يناقض
الآخر ، ولا يثبت واحد منهما ، ولو ولد مختوناً فليس هذا من خصائصه عليه الصلاة
والسلام ، فإن كثيراً من الناس يولد غير محتاج إلى الختان .

قال وذكر أبو الغنائم النسابة الزيدى ، أن أباه القاضى أباً محمد الحسن بن
الحسن الزيدى ولد غير محتاج إلى الختان ، قال : ولهذا لقب بالمطهر ، قال : قال فيما
قرأته بخطه : خلق أبو محمد الحسن مطهراً لم يختن وتوفى كما خلق ، وقد ذكر الفقهاء
فى كتبهم أن من ولد كذلك لا يختن ، واستحسن بعضهم أن يمر موسى على موضع
الختان من غير قطع ، والعوام يسمون هذا الختان : ختان القمر ، يشيرون فى ذلك
إلى أن النمو فى خلقه الإنسان يحصل فى زيادة القمر ، ويحصل النقصان فى الخلقه عند

نقصانه ، كما يوجد ذلك في الجزر والمد ، فينسبون النقصان الذي حصل في القلفة إلى نقصان القمر .

[٢٢٧] قال : وقد ورد في حديث رواه سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال : ابن صياد ولد مسروراً مختوناً ، وسيف مطعون في حديثه ، وقيل إن قيسر ملك الروم الذي ورد عليه امرؤ القيس ولد كذلك ، ودخل عليه امرؤ القيس الحمام فرآه كذلك فقال يهجوهُ :

إني حلفت يمينا غير كاذبة لأنت الأقف إلا ما جنى القمر

يعبره أنه لم يختن وجعل ولادته لذلك نقصاً ، وقيل : إن هذا البيت أحد الأسباب الباعثة لقيصر على أن سم امرأ القيس فمات ، وأنشد ابن الأعرابي فيمن ولد بلا قلفة :

**لذاك نكس لا يبيض حجره مخرة العرض حديد منظره
في ليل كانون شديد خصره عض بالحراف الزبانا قمره**

يقول : هو أقلف ليس بمختون إلا ما قلص القمر ، وشبه قلفته بالزبانا : وهي قرنا العقرب ، وكانت العرب لا تعتد بصورة الختان من غير ختان ، وترى الفضيلة في الختان نفسه وتفخر به .

قال : وقد بعث الله نبينا عليه الصلاة والسلام من صميم العرب وخصه بصفات الكمال من الخلق والخلق والنسب ، فكيف يجوز أن يكون ما ذكره من كونه مختوناً مما يميز به النبي عليه الصلاة والسلام ويخصص ، وقيل : إن الختان من الكلمات التي ابتلى الله بها خليله عليه الصلاة والسلام فأتمهن وأكملهن ، وأشد الناس بلاء الأنبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ، وقد عد النبي عليه السلام : الختان من الفطرة ، ومن المعلوم أن الابتلاء به مع الصبر عليه مما يضاعف ثواب المبتلى به وأجره ، والأليق بحال النبي عليه الصلاة والسلام أن لا يسلب هذه الفضيلة وأن يكرمه الله بها كما أكرم خليله ، فإن خصائصه أعظم من خصائص غيره من النبيين وأعلى .

وختن الملك إياه كما رويناه أجدر من أن يكون من خصائصه وأولى ، وهذا كله كلام ابن العديم .

[٢٢٨] ويريد بختن الملك ما رواه من طريق الخطيب عن أنى بكرة أن جبريل ختن النبي ﷺ حين طهر قلبه^(٤٩) وهو مع كونه موقوفاً على أنى بكرة لا يصح إسناداه فإن الخطيب قال فيه : أنبأنا أبو القاسم عبد الواحد بن عثمان بن محمد البجلي ، أنبأنا جعفر بن محمد بن نصير ، حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان ، حدثنا عبد الرحمن بن عيينة البصرى ، حدثنا علي بن محمد المدائنى ، حدثنا سلمة بن محارب ابن سليم بن زياد عن أبيه عن أنى بكرة ، وليس هذا الإسناد مما يحتج به .

وحديث شق الملك قلبه عليه الصلاة والسلام ، قد روى من وجوه متعددة مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، وليس في شيء ، منها أن جبريل ختنه إلا في هذا الحديث فهو شاذ غريب ، قال ابن العديم : وقد جاء في بعض الروايات : أن جده عبد المطلب ختنه في اليوم السابع ، قال وهو على ما فيه أشبه بالصواب وأقرب إلى الواقع .

[٢٢٩] ثم ساق من طريق ابن عبد البر ثنا أبو عمرو أحمد بن محمد ابن أحمد قراءة منى عليه أن محمد بن عيسى حدثه ، قال : ثنا يحيى بن أيوب بن زياد العلاف ، ثنا محمد بن أنى السرى العسقلاني ، ثنا الوليد بن مسلم عن شعيب بن أنى حمزة عن عطاء الخراساني عن عكرمة عن ابن عباس ، أن عبد المطلب ختن النبي ﷺ يوم سابعه ، وجعل له مأدبه وسماه محمداً ، فقال يحيى بن أيوب : ما وجدنا هذا الحديث عند أحد إلا عند ابن أنى السرى وهو محمد بن المتوكل بن أنى السرى ، والله أعلم .

الفصل الرابع عشر

في الحكمة التي لأجلها يعاد بنو آدم غرلاً

لما وعد الله سبحانه وهو صادق الوعد الذي لا يخلف وعده ، أنه يعيد الخلق كما بدأهم أول مرة ، كان من صدق وعده أن يعيده على الحالة التي بدأ عليها من تمام أعضائه وكاملها ، قال تعالى : ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكَتَبِ كَمَا بَدَأْنَا

(٤٩) الميثمى في مجمع الزوائد وقال : رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد الرحمن بن عيينة وسلمة ابن مخلب ولم أعرفهما وبقية رجاله ثقات ٢٢٤/٨ .

أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين ﴿٥٠﴾ وقال تعالى : ﴿ كما بدأكم تعودون ﴾ ﴿٥١﴾ وأيضاً فإن الختان إنما شرع في الدنيا لتكميل الطهارة والتنزه من البول ، وأهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون ، فليس هناك نجاسة تصيب الغرلة ، فيحتاج إلى التحرز منها ، والقلقة لا تمنع لذة الجماع ولا تعوقه ، هذا إن قدر استمرارهم على تلك الحالة التي بعثوا عليها ، وإلا فلا يلزم من كونهم يبعثون كذلك أن يستمروا على تلك الحالة التي بعثوا عليها ، فإنهم يبعثون حفاة عراة بهما ، ثم يكسون ويمد خلقهم ويزاد فيه بعد ذلك ، يزداد في خلق أهل الجنة وأهل النار ، وإلا فوقت قيامهم من القبور يكونون على صورتهم التي كانوا عليها في الدنيا ، وعلى صفاتهم وهيئاتهم وأحوالهم فيبعث كل عبد على ما مات عليه ، ثم ينشئهم الله سبحانه كما يشاء ، وهل تبقى تلك الغرلة التي كملت خلقهم في القبور أو تزول يمكن هذا وهذا ولا يعلم بخبر يجب المصير إليه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



(٥٠) الأنبياء : آية (١٠٤) .

(٥١) الأعراف : آية (٢٩) .